



محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

(زمبابوي)

السيد سنغوي

الرئيس:

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ميسيلي

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (تابع)

البرنامج ١ - الشؤون السياسية

البرنامج ٢ - عمليات حفظ السلام

البرنامج ٣ - شؤون الفضاء الخارجي

البرنامج ٤ - الشؤون القانونية

البرنامج ٥ - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

البرنامج ٦ - أفريقيا: برنامج جديد للتنمية

../..

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.19
5 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٥

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع) (A/51/6، و (A/51/16 (Part I and II)

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (تابع)

البرنامج ١: الشؤون السياسية

١ - السيد كيلى (أيرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن رومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا فقال إن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة يجب النظر إليها ككل كما يجب أن تعكس جميع عناصرها آراء جميع الدول الأعضاء بطريقة متوازنة. وقال إنه يؤيد تأييدا كاملا هيكل الخطة المقترحة التي تم إعدادها طبقا لتوصيات لجنة التنسيق والبرنامج وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وطبقا لمقرر الجمعية العامة ٤٥٢/٥٠.

٢ - ومضى يقول إن البرنامج ١ يمثل أهمية عالية بالنسبة للاتحاد الأوروبي نظرا لأنه يشمل الأنشطة التي تعتبر مهمة للدور الذي تضطلع به المنظمة بموجب الميثاق. وأضاف، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣-١ فإن عددا من الولايات التشريعية للبرنامج الفرعي - بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ٢٩٩٢ (د - ٢٧) و ٤٥/٤٢ و ٧٦/٥٠ والقرارات التي تنص على إنشاء مراكز إقليمية لنزع السلاح - ينبغي أن تخضع للاستعراض الحكومي الدولي من أجل تحديد ملاءمتها المستمرة. وقال وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد اعتماد البرنامج ١ على النحو الذي صاغه به الأمين العام.

٣ - السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة): أعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل كوستاريكا، بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وقال إنه لا يوافق على إدراج أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تحت البرنامج الفرعي ١-٦ وإنما ينبغي بدلا من ذلك أن تشكل برنامجا فرعيا مستقلا، رقمه ٨-١، عنوانه "إنهاء الاستعمار". وقال إن وفده كان قد اقترح في السابق بالنيابة عن اللجنة الخاصة صياغة للبرنامج الفرعي الجديد في رسالة وجهها الى رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/C.5/51/10، التذييل). وبالرغم من أن وفده يؤيد الجهود الحالية لتبسيط عمليات المنظمة فإن تلك الإصلاحات لا ينبغي أن تؤثر في العمل الموضوعي للبرامج المستمرة كعمل لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار. وإنه عملا بقرارها ١٨١/٤٦ بشأن العقد الدولي لإنهاء الاستعمار يجب أن تتأكد الجمعية العامة من توفر الأموال اللازمة للجنة المسائل السياسية الخاصة لتحقيق التنفيذ الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالنسبة للأقاليم السبعة عشرة المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤ - السيد غوتيرود (النرويج): قال إنه يرحب بإعادة تنظيم الأمانة لتتكيف الوحدات الإدارية مع طبيعة وهيكل البرامج المختلفة. وإنه، فضلا عن ذلك، يؤيد "إطار التنسيق" الذي تتخذ بواسطته إدارات الشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام، والشؤون الإنسانية نهجا متكاملًا في تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام. وإنه ينبغي زيادة تطوير تلك الآلية لتصبح شبكة على نطاق المنظمة لوضع السياسات وتنسيق البرامج.

٥ - ومضى يقول، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١-٢ إن إدارة الشؤون السياسية ينبغي أن تعمل على ترشيد تجميع المواد الأساسية بما في ذلك عن طريق التنسيق مع الإدارات الأخرى وعن طريق شبكة الانترنت. وإن اعتبارات مماثلة تنطبق على مركز شؤون نزع السلاح (البرنامج الفرعي ١-٣) الذي تتوفر له الإمكانيات لبناء الخبرة الفنية المتوفرة له إلى مستوى المقدر الذي يمكن أن يجذب اهتمام المنظمات خارج منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك في مجال المشاكل اللاحقة لمرحلة نزع السلاح. وقال، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١-٥ إن مجلس الأمن لا يستطيع إنجاز مهامه العاجلة بدون الخدمات رفيعة المستوى والفعالة والمستمرة التي يقدمها موظفو الدعم التابعين له، ويجب أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لدفع ثمن هذه الخدمات. وقال أخيراً فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١-٦ إن الجمعية العامة ينبغي ألا تتخذ قرارات إلا بشأن القرارات التي تهم المجتمع الدولي حقاً وتقع ضمن اختصاص المنظمة ككل. وإنه ينبغي دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لتبسيط سبل ووسائل الإبلاغ عن مقررات الجمعية العامة.

٦ - السيدة بينا (المكسيك): أعربت عن تأييدها للاقتراح المتعلق بإدراج برنامج مستقل بشأن نزع السلاح في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة. وقالت إن نص البرنامج الفرعي ١-٣، بصيغته الحالية، لا يتسم بتوازن كاف فيما يتعلق بمعاملته لنزع السلاح التقليدي مقابل نزع السلاح النووي. وإنها تأمل في أن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن الصيغة الجديدة في المشاورات غير الرسمية. ولا تعترض على الاقتراح المتعلق بإدراج برنامج فرعي مستقل بشأن إنهاء الاستعمار.

٧ - السيد ايراغوري (كولومبيا): تكلم بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز فقال إن نزع السلاح ينبغي أن يُعطى الأولوية اللازمة في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة. وإن مشروع القرار المقدم من الأمين العام لا يعكس بشكل كامل الولايات أو القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة. وقال إن نزع السلاح ينبغي معالجته بوصفه برنامجاً مستقلاً بصرف النظر عن البرنامج ١، وأن يشتمل كمجال أعلى للأولوية على بذل جهود إضافية للقضاء على الأسلحة النووية عن طريق المفاوضات بهدف تحقيق نزع سلاح نووي تدريجي في إطار زمني محدد وكذلك اتخاذ تدابير للقضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وإن البرنامج ينبغي أن يعكس أيضاً الحاجة الملحة لتقييد الإفراط في إنتاج وتطوير وتخزين الأسلحة التقليدية من خلال الاتفاقات العالمية والإقليمية. وإنه يشعر بالقلق في هذا الصدد إزاء رأي الأمانة العامة الذي يعتبر نزع السلاح أداة للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام نظراً لأن ذلك النهج سوف يحول الاهتمام من تنفيذ الاتفاقات الحالية.

٨ - واستطرد يقول إن بلدان حركة عدم الانحياز تؤيد تأييداً تاماً الاقتراح المفصل في الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ والموجهة إلى رئيس اللجنة الرابعة من الممثل الدائم لباوباو غينيا الجديدة (A/C.5/51/10، التذييل) والقائل بأن يشكل إنهاء الاستعمار برنامجاً فرعياً مستقلاً رقمه ١-٨.

٩ - السيد أتيانتو (اندونيسيا): قال إنه يتفق مع ممثل كولومبيا بأن البرنامج الفرعي ١-٣ بشأن نزع السلاح ينبغي أن يصبح برنامجاً مستقلاً في إطار الخطة المتوسطة الأجل المقترحة.

١٠ - السيد عبد الفتاح (مصر): أيد موقف الوفد الكولومبي. وقال إن لوفده تحفظات على بعض التعابير التي وردت في البرنامج الفرعي ٧-١. وفيما يتعلق بقضية فلسطين والتي فشلت في عكس الحالة الحقيقية في هذا الصدد وقال إنه واثق بأن التعديلات الملائمة سوف يتم إدخالها.

١١ - السيد غوكالي (الهند): أيد الملاحظات التي قدمها ممثل كولومبيا بشأن البرنامج الفرعي ٣-١. وقال، فيما يتعلق بالبرامج الفرعية الأخرى إنه قد تم الاتفاق على عدد من التعديلات بشأنها أثناء اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق وأن وفده سوف يشترك في المشاورات غير الرسمية بهدف إضفاء الطابع الرسمي لمجالات الاتفاق.

١٢ - السيدة بويرغو رودريغز (كوبا): أشارت إلى أن الجمعية العامة كانت قد قررت في الدورة الخمسين أن تأذن للأمين العام بالبدء في إعداد خطة جديدة متوسطة الأجل ولكنها لم تتخذ أي مقرر بشأن الشكل والهيكل الجديد لتلك الخطة. وقالت يجب أن تتخذ اللجنة الخامسة مقرا صريحا بشأن هذه المسألة. وإنها تشارك موقف الوفد الكولومبي بشأن البرنامجين الفرعيين ٣-١ و ٦-١. وقالت إن البرنامج ١، بالشكل الذي صيغ به حاليا لا يعكس مصالح الدول الأعضاء بطريقة متوازنة. وإن مسائل نزع السلاح وإنهاء الاستعمار وقضية فلسطين بصفة خاصة لم تعط الأهمية اللازمة في المشروع. وقالت إن البرنامج الفرعي ٣-١ ركز تركيزا أكثر مما ينبغي على الأسلحة التقليدية وقلل من أهمية نزع السلاح النووي ولم يذكر أية إشارة لأسلحة الدمار الشامل. وقالت إنها تتفق مع الوفد الكولومبي في ضرورة أن يمثل نزع السلاح برنامجا مستقلا في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة.

١٣ - ومضت تقول إن وفدها يؤيد اقتراح بابوا غينيا الجديدة بأن يمثل إنهاء الاستعمار برنامجا فرعيا مستقلا. وإنه، على نحو ما لاحظ ممثل الهند، يمكن أن تتخذ الاقتراحات والتعديلات المقدمة في المناقشات الواسعة داخل لجنة البرنامج والتنسيق أساسا مفيدا لمداولات اللجنة الخامسة.

١٤ - السيد زانغ وانهاي (الصين): أعرب عن تأييده لبياني ممثلي بابوا غينيا الجديدة وكولومبيا. وقال إنه يأمل في أن تتوصل الجمعية العامة إلى توافق في الآراء في دورتها الحالية بشأن العديد من القضايا الحساسة مثل الدبلوماسية الوقائية وقوات الرد السريع التي لم يتم الاتفاق بشأنها في لجنة البرنامج والتنسيق. وتساءل عما إذا كان في مقدور أمانة اللجنة أن تطلع اللجنة الخامسة على مداولات اللجان الرئيسية الأخرى فيما يتعلق بعناصر البرنامج ١.

١٥ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن تأييده لبياني ممثلي إندونيسيا وكولومبيا. وقال، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣-١، إنه لا يشارك في التفاوض الذي تم الإعراب عنه في المشروع بشأن التقدم الذي تم إحرازه في مجال نزع السلاح نظرا لأن الأسلحة النووية لا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين. وقال إنه بالرغم من تقليد إدراج نزع السلاح كبرنامج فرعي في إطار البرنامج المتعلق بالشؤون السياسية، يعتبر الموضوع من الأهمية بما يكفي ليصبح برنامجا مستقلا. وإنه فضلا عن ذلك يبدو أن البرنامج الفرعي ٧-١ يقلل من أهمية قضية فلسطين التي لم يتم حلها حتى الآن والتي ظلت موضع اهتمام

المنظمة على مدى خمسين عاما. وقال إن وفده سوف يقدم اقتراحات محددة في هذا الصدد في مرحلة لاحقة.

١٦ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال، فيما يتعلق باستعراض البرامج من قبل هيئات حكومية دولية، إنه قد بذلت جهود لالتماس آراء الهيئات ذات الصلة ولكن كثيرا من البرامج لا تتوفر لها هيئات استعراض متخصصة. وقال إنه يجري تعميم المعلومات في ورقة غير رسمية. وإنه، فضلا عن ذلك تشتمل الوثيقة A/C.5/51/10 على رسالة موجهة من رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) إلى رئيس اللجنة الخامسة يحيل فيها آراء العديد من الوفود بالإضافة إلى اقتراح بابوا غينيا الجديدة بأن يشكل إنهاء الاستعمار برنامجا فرعيا جديدا رقمه ٨-١. بيد أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق داخل اللجنة الرابعة بشأن البرنامج ١.

١٧ - السيد اتيانتو (إندونيسيا): قال إن هنالك حاجة لتقديم مزيد من التوضيحات. وإن وفده قد أثار القضية بالفعل في اللجنة الأولى وإنه ينبغي تعميم آرائه بوصفها وثيقة رسمية.

١٨ - السيد المنتصر (الجمهورية العربية الليبية): وافق فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣-١ على ضرورة أن يشكل نزع السلاح، بسبب أهميته، برنامجا مستقلا. كما أعرب عن تأييده لرأى وفدي مصر والجمهورية العربية السورية بشأن البرنامج الفرعي ٧-١. وقال إن الأمم المتحدة ينبغي أن تولي أهمية للجهود المبذولة لتشجيع التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين.

١٩ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إن رئيس اللجنة الأولى كتب رسالة إلى رئيس اللجنة الخامسة يحيل فيها آراء عدد من الوفود بما فيها آراء وفد إندونيسيا.

البرنامج ٢ - عمليات حفظ السلام

٢٠ - السيد ايراغوري (كولومبيا): تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز فأشار إلى العمل المهم الذي أنجزته لجنة البرنامج والتنسيق من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج ٢. وقال إن حركة عدم الانحياز تؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ٥٣ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ((A/51/16 Part II).

٢١ - السيد كيلبي (أيرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن رومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا فقال إن أنشطة حفظ السلام تمثل أولوية من الناحية البرنامجية. وقال إن من الضروري الإبقاء على قدرة المنظمة على تخطيط وإعداد وتشغيل بعثات حفظ السلام الحالية والجديدة. وتعزيز هذه القدرة أن الاتحاد الأوروبي يؤيد برنامج العمل المقترح لإدارة عمليات حفظ السلام على النحو الموجز في البرنامج ٢. بيد أن ملخص الأنشطة الوارد في الفقرة ٦-٢ ينبغي أن يشير بصراحة أكثر إلى الحاجة إلى توفير القدرة للاستجابة للآزمات على نحو سريع. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب باقتراح إنشاء قدرة في المقر يمكن نشرها على نحو سريع يكون مقرها في إدارة عمليات حفظ السلام. وإن الحاجة إلى بناء قدرة للاستجابة السريعة ينبغي تحديدها بشكل واضح كهدف في إطار البرنامج الفرعي ٤.

٢٢ - ومضى يقول، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢-٣ إنه كان يمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز قدرة المنظمة على توفير الدعم الفعال في مرحلتي البدء ببعثات حفظ السلام وتوسيعها. وإن الاتحاد الأوروبي يؤيد في هذا الصدد إنشاء قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديسي ويركز على القيام في وقت مبكر بإعداد سياسة شاملة لإدارة الأصول ومراقبة المخزونات.

٢٣ - السيدة بينا (المكسيك): قالت ليس لوفدها اعتراض على استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرة ٥٣ من تقريرها (A/51/16 (Part II)).

٢٤ - السيد غوتيرود (النرويج): قال إن أنشطة بناء السلام وحفظ السلام تمثل حجر الزاوية لمسؤوليات المنظمة. وإن ما يدعو للقلق البالغ هو أن قيود الميزانية قد جعلت من الصعب على إدارة عمليات حفظ السلام أن تستجيب بشكل واف للتحديات الجديدة. وإنه يجب أن تتوفر للأمم العام الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات الحالية وتلبية احتياجات الدعم لتصنيفية عمليات حفظ السلام.

٢٥ - ومضى يقول، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢-١، إن أحد التحديات المهمة هو تعزيز القدرة المهنية وإنه يرحب في هذا الصدد بالجهود الرامية إلى وضع كتيبات ومبادئ توجيهية وإجراءات تدريبية واستخدام التقييم كوسيلة لزيادة الفعالية. ومضى يقول وتبعاً لذلك فإنه يشعر بالقلق إزاء وقوع وحدة الدروس المستفادة تحت رحمة التبرعات. وقال إنه يرحب بالخطوات التي تم اتخاذها لتعزيز التنسيق مع وحدات الأمانة العامة الأخرى كما ينبغي توسيع التنسيق ليشمل هيئات الأمم المتحدة الأخرى كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لضمان اتباع نهج عالمي يشمل الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية وإعادة التعمير.

٢٦ - ومضى يقول وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢-٢ فإن الموارد المخصصة ينبغي أن تعكس بشكل ملائم حجم الولاية الممنوحة. وقال إن إعداد واستكمال الإجراءات الثابتة للعمليات يعتبر مهماً لتحسين الفعالية.

٢٧ - وقال وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢-٣ فإن إدارة عمليات حفظ السلام تخضع لقواعد ونظم إدارية عتيقة نسبياً كالتى تتعلق بالإذن بالتكاليف على سبيل المثال. وقال إن من المهم النظر في إمكانية تبسيط الإجراءات الإدارية على نحو ما حدث في حالة النظم المتعلقة بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وقال ينبغي الإسراع بتسوية مطالبات المبالغ المستحقة.

٢٨ - ومضى يقول وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢-٤ فإن هناك حاجة بديهية لتعزيز تخطيط العمليات. وقال إن الطابع متعدد الوظائف للعمليات حيث يجب أن يتفق حفظ السلام مع إطار أوسع يشمل الدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية والتعمير، قد جعل التخطيط يتسم بدرجة خاصة من التحدي. ويتميز فريق المقرر الذي يمكن نشره بسرعة والذي يخطط له حالياً له أهمية في هذا الصدد.

٢٩ - ومضى يقول إن الاحتياجات إلى الموارد في المقر ينبغي تمويلها من الميزانية العادية لإظهار الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لأنشطة حفظ السلام.

٣٠ - السيد سيال (باكستان): تساءل عن موعد تقديم المعلومات بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بالآثار المالية بشأن استخدام الضباط المعارين. وقال كان ينبغي إصدار تقرير في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وإن وفده يركّز على أهمية السداد للدول التي تشارك في عمليات حفظ السلام. وإن لباكستان وهي أكبر دولة تشارك بقوات، استحقاقات تبلغ ٧٠ مليون دولار حالياً.

٣١ - السيد جونا (سيراليون): تساءل أيضاً عن موعد تقديم تقرير بشأن الضباط المعارين.

٣٢ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إن استخدام الموظفين المعارين يمثل قضية رئيسية لا تقتصر فقط على إدارة عمليات حفظ السلام وأن الأمين العام قرر معالجتها في تقرير شامل. وإن هذا الموضوع يمثل في الواقع قضية تتعلق بصورة أساسية بالسياسات الخاصة بالموظفين وتترتب عليها آثار مالية وبرنامجية وتؤثر في سمعة الأمانة العامة نفسها. وإن التقرير المعني يجري استكماله ولكن ينبغي أن يفهم أن القضية معقدة جداً. وأنه ربما يكون من الأفضل أن تقدم الأمانة العامة بيانات بشأن الحالة في إدارة عمليات حفظ السلام وأن تصدر في وقت لاحق تقريراً كاملاً يعالج القضايا المتعلقة بالسياسة الأوسع نطاقاً.

٣٣ - السيد جونا (سيراليون): قال إنه يدرك تماماً أن الضباط المعارين يستخدمون على نطاق واسع في جميع أنحاء الأمانة العامة. وأنه يبدو أن الحالة قد بلغت أبعاداً مزعجة. على سبيل المثال لأن نسبة ٨٣ في المائة من موظفي إدارة عمليات حفظ السلام هم أفراد معارون. وقال إن المسألة لا تتحمل الانتظار حتى يمكن إعداد تقرير كامل. وقال إن استخدام هؤلاء الموظفين يعني أن الحكومات التي تملك مشاريع مفضلة يمكن تمويلها بتقديم موظفين معارين وهذا وضع لا يمكن قبوله.

٣٤ - السيد اوداجا جالومايو (أوغندا): قال إن وفده يشارك القلق إزاء استخدام الموظفين المعارين. وإن الموضوع ليس جديداً فقد صدر وعد بتقديم تقرير كامل منذ وقت طويل. وإن مما يدعو للدهشة إبلاغ اللجنة حالياً أن الأمانة تحتاج إلى مزيد من الوقت. وأنه يود أن يعرف تحت أي بنود سيتم إصدار التقرير وما هي الحالة الراهنة.

٣٥ - السيدة سانتى بيتاكس (تايلند): اتفقت مع المتكلمين السابقين في أن موضوع الضباط المعارين ذو أهمية حيوية وأن هنالك حاجة للإسراع بتقديم التقرير. وقالت إنها تؤيد رأي ممثل باكستان بشأن سداد التكاليف للبلدان المشاركة بقوات.

٣٦ - السيد غوكالي (الهند): قال إن طلب تقديم تقرير عن الضباط المعارين قد قدم أولاً في الدورة الثامنة والأربعين. وبالتالي فإن من الصعب التصديق بأن الأمانة العامة لا تزال تجمع المعلومات اللازمة.

٣٧ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إن الممارسة بدأت بإعارة ضباط عسكريين. بيد أن الأمين العام قرر أن الموضوع ليس مجرد عمليات لحفظ السلام ولكنه يشكل موضوعا عريضا للسياسة المتعلقة بالموظفين يشمل الكثير من الإدارات في المنظمة. ومن وجهة نظر الإدارات لا يشكل هذا المنظور اهتماما رئيسيا عموما. وإن من الصعب في الأوضاع الحالية اتخاذ موقف مشترك؛ فكما تدرك اللجنة أن آراء الدول الأعضاء تختلف بهذا الشأن. وقال إن التقرير سوف يتضمن العديد من بنود جدول الأعمال ولا سيما تنظيم الموارد البشرية وكذلك أيضا الجوانب الإدارية لعمليات حفظ السلام والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ بالإضافة إلى تمويل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ويمكن تقديم البيانات بشكل سريع نسبيا ولكن الورقة المتعلقة بالسياسات سوف تحتاج لمزيد من الوقت.

٣٨ - السيد أوداغا جالومايا (أوغندا): وافق على أن الموضوع يتعلق بالسياسة. وقال إن الطابع الدولي للأمم المتحدة يجب ألا يتعرض للتقويض بسبب الأزمة المالية وإنه يجب بذل كل جهد ممكن لمعالجة الموضوع. وتساءل عن الموعد المحدد الذي يتوقع فيه إصدار التقرير الشامل.

٣٩ - السيد جونا (سيراليون): قال إن الموضوع يتسم بالخطورة لأن بعض الحكومات تنتقي بعض برامج الأمم المتحدة لتقديم الدعم لها في حين تهمل البرامج الأخرى. وفي كثير من الحالات لا يكون الأمين العام على علم بعدد الضباط المعارين أو بمدى استخدامهم ولا ينبغي أن يسمح للحكومات بتقويض الأمم المتحدة باللجوء إلى ممارسات كالتى تم وصفها. ويتساءل بالتالي عن إمكانية تجميد البرنامج ريثما يتم تقديم التوضيحات.

٤٠ - السيد سيال (باكستان): قال إن الموضوع ليس من المواضيع التي تتعلق بإدارة الموارد البشرية. وإن الأمانة تقوم حاليا بدراسة عرض مقدم من عدد من الدول الأعضاء لإنشاء فريق في المقر يمكن نشره على وجه السرعة دون أن تتحمل المنظمة تكلفة بشأنه. وقال إن هناك حاجة للمزيد من المعلومات لتمكين اللجنة من اتخاذ مقرر. وأعرب عن شكره لممثل الهند الذي ذكّر اللجنة بأن المعلومات كانت قد طلبت منذ الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة وأشار إلى أنه قد طلب من الأمين العام أثناء الدورة الخمسين المستأنفة تقديم هذه المعلومات بحلول أول أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (القرار ٢٢١/٥٠ باء، الفقرة ١٣).

٤١ - الرئيس: قال إن المشكلة نظامية وينبغي معالجتها. ودعا المراقب المالي إلى تقديم التوضيحات الإضافية بشأن المواضيع التي تمت إثارتها.

٤٢ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إن المسألة الأولى التي تمت إثارتها تتعلق بالبرنامج ٢ ومسألة الضباط المعارين. وإن تلك مسألة من شأن اللجنة أن تبت فيها. ولكنه اقترح أنه سيكون من غير المنصب أن تؤخر إدارة عمليات حفظ السلام الموافقة على البرنامج بسبب ذلك الموضوع.

٤٣ - ومضى يقول إن المسألة الثانية تتعلق بتوقيت التقرير الذي يتوقع تقديمه من قبل الأمين العام. وإنه قد طلب إلى مكتبه تنسيق التقرير وأن التوقيت سوف يتوقف على برنامج العمل مع مراعاة أن مكتبه

يتألف من شخصه ومن مساعد واحد فقط. وأعرب عن أمله في أن يكون التقرير جاهزا في الموعد المحدد لتمكين اللجنة الخامسة من اتخاذ مقرر في الدورة الحالية؛ بيد أنه من الصعب الإشارة بدقة إلى موعد إصداره ولا سيما أن من الضروري التنسيق مع عدد من الإدارات بالأمانة العامة.

٤٤ - الرئيس: قال، مشيرا إلى اقتراح ممثل سيراليون بالأ تواصل للجنة عملها بشأن البرنامج ٢ حتى تتلقى المعلومات المتعلقة بوضع الضباط المعارين، أنه يعتبر أن اللجنة تود تجميد البرنامج ٢ حتى تقوم الأمانة العامة بتقديم التوضيحات المطلوبة.

البرنامج ٣ - شؤون الفضاء الخارجي

٤٥ - السيدة بينا (المكسيك): قالت إن وفدها يؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرة ٥٨ من تقريرها (A/51/16 (Part II)) ويود أن تدمج تلك الاستنتاجات والتوصيات في مشروع القرار.

٤٦ - السيد كيلبي (ايرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن رومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا فقال إن الاتحاد الأوروبي مستمر في دعم العمل الذي تقوم به لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة. وإنه إذا ما أريد لتلك اللجنة أن تظل محورا لأنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق باستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فيجب أن تشرع في عملية للإصلاح تشمل تبسيط تنظيمها للعمل حتى تحقق تخفيضا هاما في مدة دوراتها. وبالتالي إن الاتحاد الأوروبي يشجع اللجنة على مواصلة جهودها الإصلاحية اللازمة لضمان ملاءمة برنامجها.

٤٧ - السيد غوكالي (الهند): أعرب عن تأييده للبرنامج المقدم من الأمين العام كما عدلته لجنة البرنامج والتنسيق.

٤٨ - السيد جاريمزوك (بولندا): قال إن وفده يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثل ايرلندا بشأن البرامج ١ و ٢ و ٣.

٤٩ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): قالت إن وفدها يؤيد تأييدا تاما الاقتراح المتعلق بالبرنامج ٣ على النحو الذي قدمته به الأمانة العامة ويؤيد كذلك استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق.

البرنامج ٤ - الشؤون القانونية

٥٠ - السيدة بينا (المكسيك): قالت إن وفدها يؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرة ٦٣ من تقريرها (A/51/16 (Part II)).

٥١ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): قالت إن وفدها يؤيد البرنامج بشكل عام ولكنه يشير إلى أن الرئيس كان قد كتب إلى رئيس اللجنة السادسة يطلب منه معلومات إضافية ولكنها لم ترد حتى الآن. وإنها

تقترح أن تنتظر اللجنة، قبل أن تختتم نظرها للبرنامج ٤، إسهام اللجنة السادسة خاصة وأن المعلومات قد طلبتها اللجنة الخامسة بصفة خاصة.

٥٢ - السيد كيللي (ايرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إن لدى الاتحاد الأوروبي تعليقات على البرنامج ٤ ولكنه ليس في موقف يتيح له القيام بذلك في المرحلة الحالية نظرا لانشغال اللجنة السادسة بأمور أخرى ولم تبدأ النظر في المسائل المحالة إليها من اللجنة الخامسة إلا في الأسبوع السابق. بيد أنه ربما يستطيع تقديم بيان بشأن المسألة، يراعي الإسهام الوارد من اللجنة السادسة، في الاجتماع التالي بعد ظهر هذا اليوم.

٥٣ - الرئيس: قال لقد قدم اقتراحان أحدهما لممثل كوبا يقضي بأن تنتظر اللجنة الإسهام الوارد من اللجنة السادسة والآخر من ممثل ايرلندا يقضي بإمكانية البت في الموضوع بعد ظهر هذا اليوم نفسه.

٥٤ - السيد هاخسون (كندا): اتفق مع ممثل كوبا. وقال إنه، كقاعدة عامة، لا ينبغي أن تتخذ اللجنة مقررا بشأن مسألة لا تزال تنتظر بشأنها ردا من رئيس إحدى اللجان الرئيسية الأخرى.

٥٥ - السيد كيللي (ايرلندا): قال إن أبكر وقت يمكن أن يرد فيه إسهام من اللجنة السادسة هو بعد الظهر. وأنه يؤيد بالتالي بياني ممثلي كوبا وكندا بضرورة انتظار اللجنة ورود الإسهام المتوقع من رئيس اللجنة السادسة.

٥٦ - الرئيس: قال يبدو أن اللجنة متفقة على انتظار ورود الإسهام من رئيس اللجنة السادسة قبل أن تواصل نظرها للبرنامج ٤. وأشار إلى أن المشكلة نفسها سوف تثار بشأن البرامج ٥ إلى ٨ نظرا لأن الإسهام المتعلق بتلك البرامج لم يرد حتى الآن من اللجنة الثانية.

٥٧ - السيدة بيننا (المكسيك): أشارت إلى أن الوفود قد أعربت عن قلقها في بعض السنين السابقة بشأن توقيت النظر في الإسهام الوارد من اللجان الأخرى واتخاذ المقررات ذات الصلة. وقالت إنه بدلا من ترك البرامج مفتوحة ريثما يتم تلقي معلومات من اللجان الأخرى، فإن وفدها يؤيد الاستمرار في مناقشة المسألة واتخاذ مقرر بشأن الموضوع، كما فعلت في مناسبة سابقة، عندما تتوفر الردود من رؤساء اللجان الأخرى. ففي تلك المناسبة اتخذت مثل تلك المقررات مجتمعة في نهاية المناقشة العامة. وقالت إذا تمت الموافقة على هذا الحل في أثناء الدورة الحالية فسوف تتوفر ميزة الاستخدام الكامل لخدمات المؤتمرات المتاحة للجنة.

٥٨ - السيد اوداغا جالومايو (أوغندا): أعرب عن تأييده لاقتراح ممثلة المكسيك.

٥٩ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): قالت إن وفدها لا يجد صعوبة في المضي في العمل على أساس الاقتراح المقدم من ممثلة المكسيك وإن وفدها لا ينتوي وقف العمل في نظر البرامج. وسألت الرئيس عما

إذا كان في مقدوره الاتصال برئيس اللجنة السادسة وأن يطلب منه الحصول منه على إسهام تلك اللجنة في أسرع وقت ممكن للتعجيل بعمل اللجنة الخامسة.

٦٠ - السيد اوداغا جالومايو (أوغندا): اتفق مع ممثلة كوبا واقترح أن يجري الرئيس اتصالاً مع رؤساء اللجان الرئيسية الأخرى التي يتوقع ورود تعليقات منها وأن يطلب منهم تقديم تعليقاتهم في أسرع وقت ممكن.

٦١ - السيد ريباش (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن تأييده للاقتراح المقدم من ممثل أوغندا وقال ليس لوفده اعتراض على ترك البرامج مفتوحة ولكنه يود الحصول على إشارة إلى جدول زمني لنظر اللجنة للبند حتى تتوفر لأعضاء اللجنة فكرة عن الموعد الذي يرجح أن تستطيع اللجنة فيه اختتام المناقشة.

٦٢ - الرئيس: قال إنه سيعود لإبلاغ اللجنة عن التوقيت المرجح بعد أن يجري اتصالاً مع رؤساء اللجان الرئيسية الأخرى المعنية.

البرنامج ٥ - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٦٣ - السيدة بينا (المكسيك): قالت إن وفدها يوافق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرة ٧٤ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/51/16 (Part II)).

٦٤ - السيدة بويرغو رودريغيس (كوبا): قالت إن وفدها سوف يحتفظ بتعليقاته على البرنامج ٥ حتى تكمل اللجنة الثانية نظرها للبند.

٦٥ - السيد كيلبي (أيرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إنه يود أن يبدي بعض الملاحظات الأولية التي تشمل جميع البرامج في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن الخطة المتوسطة الأجل ينبغي أن تعكس البارامترات السياسية التي تحددت في المؤتمرات العالمية الأخيرة وأن تساعد على تعزيز التنفيذ المتكامل وتقييم الاحتياجات التنظيمية بما فيها الموارد الإدارية والمتعلقة بالميزانية اللازمة لتنفيذ الالتزامات المعقودة. وإن الاتحاد الأوروبي يلاحظ في هذا الصدد أن الجمعية العامة قد وافقت في قرارها ٢٢٧/٥٠ على ضرورة استعراض دور وطرق عمل لجنة البرنامج والتنسيق بغرض إيجاد سبل لتحسين وظائف تنسيق البرامج (المرفق الأول، الفقرة ٧٣). وإن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بغرض إجراء استعراض وتقييم شامل لجدول أعمال القرن ٢١ يشمل الدور الذي تضطلع به لجنة التنمية المستدامة في المستقبل. وقال إن الاتحاد يفهم في هذا الصدد أن الخطة المتوسطة الأجل قد تحتاج للتنقيح وفقاً للمقررات المتخذة أثناء الدورة الاستثنائية.

٦٦ - وقال معلقاً بشكل عام على تنظيم الأمانة العامة، إن دور الأمم المتحدة في مجال الأنشطة الإنمائية سوف يتعزز بشكل كبير إذا أمكن دمج الإدارات التي تتولى مسؤوليات في نفس المجال تحت سلطة وحيدة لوكيل للأمين العام يكون مسؤولاً عن وضع السياسات والتنسيق في مجال التنمية المستدامة والتعاون

الاقتصادي. وإن تماسك وتنسيق الأنشطة التشغيلية سيعززان على نحو ملائم من خلال تعزيز الوظيفة ذات الصلة في الأمانة العامة. وقد قدم الاتحاد الأوروبي مقترحات لهذا الغرض ضمن إطار المفاوضات الجارية في لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وقال إن قبول تلك الاقتراحات سوف يتطلب بالضرورة إعادة صياغة البرامج التي أشار إليها.

٦٧ - ولاحظ وهو منتقلا بصفة خاصة إلى البرنامج ٥ أن هذا البرنامج لا يشير إلا بصورة عابرة إلى وظيفة التنسيق المركزية التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وللدور الرئيسي الذي تقوم به لجنة التنسيق الإدارية. وإنه وبالرغم من أن صياغته قد تمت قبل اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٢٧/٥٠ فإن عدم الإشارة بمزيد من التفصيل إلى الهيئتين المذكورتين يعتبر مشيراً للدهشة. ولذلك ينبغي إجراء تنقيح للبرنامج الفرعي ١/٥ وفقاً لذلك.

٦٨ - ومضى يقول، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢/٥، إن الاتحاد الأوروبي يشجع شعبة النهوض بالمرأة والأقسام الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على الاستمرار في وضع الأسس التحليلية والمفاهيمية اللازمة، على نطاق المنظومة، لإدماج المنظور المتعلق بالجنسين في التيار الرئيسي.

٦٩ - وقال إن البرنامج الفرعي ٥-٤ يتناول غرض سير عمل شعبة التنمية المستدامة التي تقوم بدور رئيسي في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمرات الرئيسية الأخرى المعنية بقضايا التنمية. وإنه ينبغي زيادة التأكيد على طابع التنمية المستدامة التي محورها السكان. وإنه ينبغي لشعبة التنمية المستدامة أن تكمل عمل مؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة برصد التطورات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية بشأن مختلف جوانب التنمية المستدامة والتي تمت الموافقة عليها في السنوات الأخيرة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرى أيضاً أن الهدف من توفير الدعم للجنة التنمية المستدامة ينبغي أن يذكر بشكل واضح في الخطة المتوسطة الأجل.

٧٠ - السيد أوداغا جالومايو (أوغندا): لاحظ أن ممثل أيرلندا قدم مقترحات محددة ستستتبع إعادة صياغة عدة برامج. وقال وفي حين أنه سوف ينتظر تقديم المقترحات كتابة بشكل رسمي فإنه يود أن يلاحظ، كرد فعل أولي، أن السبب الذي أنشئ من أجله الفريق العامل المفتوح باب العضوية الرفيع المستوى المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة هو دراسة هذا النوع من المقترحات. وفضلاً عن ذلك، وبسبب زيادة عدد القضايا المؤجلة، تكاد تكون اللجنة غير قادرة في الوقت الحالي على مناقشة الاقتراح.

٧١ - السيد كيلبي (أيرلندا): قال إنه يود أن يؤكد لممثل أوغندا أن الاتحاد الأوروبي لا يعتزم متابعة الاقتراح الذي أشار إليه للتو في سياق الخطة المتوسطة الأجل بالرغم من أنه إذا تم قبوله فسيستتبع بعض التنقيحات للبرامج ٥ و ٧ و ٨. وإن الاقتراحات قد قدمت أثناء المفاوضات بشأن البرنامج الجديد للتنمية وأن الاتحاد الأوروبي مستعد لمتابعتها في المحافل الأخرى التي يراها ملائمة.

٧٢ - الرئيس: قال إن المناقشة العامة بشأن البرنامج ٥ سوف تستمر عندما تكمل اللجنة الثانية نظرها للبيد وتقدم تقريراً باستنتاجاتها للجنة الخامسة.

البرنامج ٦ - أفريقيا: برنامج جديد للتنمية

٧٣ - السيدة بينا (المكسيك): قالت إن وفدها يؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن البرنامج ٦.

٧٤ - السيد شوينكام (الكاميرون)، وأيده السيد تيانتو (اندونيسيا): لاحظ أن استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات قد اكتمل مؤخراً وكان ينبغي مراعاة نتائجه لدى صياغة البرنامج قيد النظر.

٧٥ - السيد تويبا (اليابان): قال إن وفده يؤيد تأييداً تاماً استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن البرنامج ٦. بيد أنه يشارك في الرأي الذي أعرب عنه ممثل الكاميرون بأنه ينبغي لنتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات أن تنعكس في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة.

٧٦ - السيد كيلى (أيرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييداً تاماً أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا. وقال إن التركيز ينبغي أن يوجه في الفترة المتبقية من البرنامج الجديد إلى تنفيذ مختلف البرامج والمبادرات بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا. وإن للاتحاد الأوروبي بعض التحفظات بشأن احتمال ازدواج الأنشطة في البرنامجين ٦-١ و ٦-٣ وكلاهما يتعلق بتعبئة الدعم الدولي والتوعية بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة لأفريقيا.

٧٧ - السيد أوداغا جالومايو (أوغندا): وافق على الاقتراح الذي قدمه ممثل الكاميرون بأنه ينبغي لنتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا أن تنعكس في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة. إذ أن مناقشات اللجنة بشأن الموضوع سوف تستفيد في الحقيقة من الآراء التي تم الإعراب عنها في اللجنة الثانية.

٧٨ - السيد غوكالي (الهند): قال إن وفده يؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن البرنامج ٦، التي ينبغي أن تشمل أيضاً عناصر استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا.

٧٩ - السيد هانسن (كندا): قال إن إحدى نتائج إدماج استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في البرنامج هي تنسيق تنفيذ البرنامج الجديد. وإن قضية التنمية في أفريقيا لا يمكن خدمتها باعتماد استراتيجيات متنافسة. وإن المبادرة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا

ينبغي أن تكمل على سبيل المثال البرنامج الجديد الذي يواصل توفير أساس سليم لمتابعة أهداف التنمية الأفريقية في السنوات المقبلة.

٨٠ - السيد عالوم (بنغلاديش): قال إن وفده يؤيد البرنامج قيد النظر وكذلك استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأنه. وأنه يتفق مع الوفود التي دعت إلى أن تنعكس في البرنامج المقترح آراء اللجنة الثانية واستنتاجات استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا.

٨١ - السيدة بويرجو رودريغز (كوبا): قالت يبدو أن هنالك اتفاقا عاما داخل اللجنة بأن نظرها لمختلف البرامج في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة سوف يتيسر إلى حد كبير بفضل المدخلات المقدمة من اللجان الرئيسية الأخرى.

٨٢ - السيد إيراغوري (كولومبيا): قال إن هنالك توافقا واضحا في الآراء على مواصلة الأمم المتحدة لالتزامها بالتنمية في أفريقيا. وقال إن وفده يؤيد بالتالي البرنامج قيد النظر والاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرة ٨١ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/51/16 (Part II)). وكما أنه يتفق أيضا مع ممثل الكاميرون بضرورة مراعاة البرنامج لنتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا.

٨٣ - السيد فاجونديس (البرازيل): أعرب عن تأييده أيضا للاقتراح المقدم من ممثل الكاميرون نظرا لأهمية البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا. وقال إن وفده يؤيد بلا تحفظ استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق.

٨٤ - السيدة سيلبي مونتيث (جامايكا): قالت إن وفدها يؤيد تأييدا تاما البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا ويوافق على ضرورة مراعاة نتائج استعراض منتصف المدة بشأنه في صياغة البرنامج قيد النظر.

٨٥ - السيد المنتصر (الجمهورية العربية الليبية): قال إن البرنامج ٦ يتسم له أهمية حيوية بالنسبة للقارة الأفريقية. وإن وفده يحتفظ بالحق في الكلام مرة أخرى بشأن البند بعد استلام تقرير اللجنة الثانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠